المنطلقات النحوية لتفسير القرآن الكريم عند ابن هشام الانصاري في كتابه مغني اللبيب

د. طلال يحيى ابراهيم الطوبجي*

الحمد لله الذي انزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجا ، رحمة بعباده ومنّةً على السائرين في هداه ، والصلاة والسلام على امامنا محمد وعلى آل بيته الاطهار المطهرين ، وصحابته البررة المبامين ،وبعد :

فقد روي عن ابن هشام انه سئل عن وضع تفسير للقران الكريم ، فاجاب بقوله اغناني المغني[١]. وقال في نهاية كتابه هذا :لقد " وضعت الكتاب لافادة متعاطي التفسير والعربية جميعاً ".[٢]

فابن هشام كان مدركا لمكانة اللغة العربية والنحو في عقلية وثقافة كل من يتصدى لتفسير كتاب الله ، وفي هذه المسألة يقول الامام فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦هـ) عن شروط المفسِّر : بأنه متى تكلم في القران من غير ان يكون متبحراً في علم الاصول ،وفي علم اللغة والنحو ،كان في غاية البعد عن الله ".[٣]

ولهذا كثرت مداخلات صاحب المغني مع المفسرين " بشكل لايوجد معه مجال للشك في عمق ثقافته في التفسير ، وقوة الآصرة بين التفسير والمفسرين وبين كتابه المغني " .[٤]

ومن هنا انطلق هذا البحث الذي لم يهدف الى حشر توجيهات ابن هشام للآيات القرانية وانما قصد الى استشفاف المنطلقات النحوية لهذه التوجيهات ، مما يدخل في الاصول اللغوية لتفسير القران الكريم ،وهذا

---

* جامعة الموصل/ كلية الاداب/ قسم اللغة العربية .

الهدف كان واضحاً في ذهن ابن هشام ، اذ اخذ على الكتب السابقة عليه انها " لم توضع لافادة القوانين الكلية " [٥] ،وفي هذا اشارة الى منهجه في وضع القوانين الكلية ، ومن ذلك القوانين النحوية التي تخضع للاصول اللغوية العامة للتفسير ،وفيما يأتي بيان لهذه المنطلقات :

المنطلقات النحوية للتفسير :

المنطلق الاول : لايجوز حمل او توجيه الايات القرانية على مالم يسمع عن العرب ولاعلى الشاذ او القليل من اللغات ، بل لايحمل القران الا على اعربها .

وهذا مبدأ معروف عند المفسرين والاصوليين [٦] وكثيراً ما يطالعنا هذا المنطلق عند ابن هشام في المغني ، فنراه –مثلا– يقول "القران لايخرج على الشاذ" [٧] ،ويقول : ان مايختص بالشعر ، لايطبق على القران[٨].

ومن استناده الى هذا المنطلق في ردّه طائفة من الاراء النحوية في توجيه ايات القران ، ما ذكره عن بعضهم من القول بزيادة اللام في مفعول الفعل (يدعو) في قوله تعالى :" يدعو لمن ضَرُّهُ اقرب من نفعه " (الحج :١٣) إذ يقول :" وهذا مردود لان زيادة هذه اللام في غاية الشذوذ،فلايليق تخريج التنزيل عليه "[٩] .

ونراه يقول عن وقوع (بلى) جواباً للاستفهام المجرد غير المنفي :ذلك " قليل ، فلايتخرج عليه التنزيل "[١٠] . وبالمثل يرد على من حمل ايات على لغة (يتعاقبون) او (اكلوني البراغيث) فيقول :" وحملها على غير هذه اللغة اولى ؛ لضعفها ".[١١]

وينقد على ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) رأيه في اعراب (كم) فاعلاً، في قوله تعالى :" اولم يهد لهم كم اهلكنا" (السجدة :٢٦) بأن ذلك " مردود ، بأن (كم) لها الصدر ، وقوله ان ذلك جاء على لغة رديئة حكاها الاخفش عن بعضهم ، انه يقول : (ملكت كم عبيد) ، فيخرجها عن الصدرية ، خطأ* عظيم ،اذ خرّج كلام الله سبحانه وتعالى على هذه اللغة"[١٢] .

ويقول عن اعادة البدل :" لايعرف ان البدل يتكرر ، الا في بدل الاضراب ،وهو ضعيف ، لايحمل عليه التنزيل ".[١٣] .

ونراه يستقي من النبع نفسه في الرد على مجموعة من النحاة ومعربي القران الكريم مثل : المبرد [١٤]،وابي البقاء [١٥]، وغيرهما .

وللقراءات المتواترة الحكم نفسه الذي يقتضيه القران الكريم ،ولهذا يقول :" والذي اجزم به ان قراءة الاكثرين لاتكون مرجوحة "[١٦] ونلاحظه ينقد بعضهم لانه " خرج القراءة المتواترة على شئ لايجوز الا في الشعر "[١٧].

ولاشك ان ابن هشام لم يجانب الصواب في اعتداده الشديد بالقراءات القرانية ولاسيما المتواترة منها .

المنطلق الثاني : ان اطراد الاستعمال القراني لاسلوب تركيبي او بنيوي معين ، يستوجب مراعاة هذا الاستعمال عند النظر في التراكيب او الاستعمالات المماثلة .

ولهذا يقول ابن هشام " ان " الاكثر استعمالا اولى بالتخريج عليه"[١٨]، ثم يحاول تطبيق هذا المبدأ عند توجيهه للايات القرانية ، فحينما عقد الكلام على اللام الموطئة ، قال :" واكثر ما تدخل على " ان"[١٩]الشرطية ، ثم قال عن اللام :" وعلى هذا فالاحسن في قوله تعالى " لما

اتيتكم من كتاب وحكمة " (ال عمران :٨١) الا تكون موطئة ،و (ما) شرطية ، بل للابتداء ،و (ما) موصولة ، لانه حمل على الاكثر " .[٢٠]

ومن هذا المبدأ ايضا ينطلق ابن هشام في نقد الفراء (ت٢٠٧هـ) في توجيهه لقراءة الحرميين** :" امن هو قانت اناء الليل " (الزمر :٩) على ان الهمزة للنداء [٢١] فيستبعد هذا التوجيه بقوله :" ويبعده انه ليس في التنزيل نداء بغير (يا)"[٢٢]. فابن هشام يلحظ هنا اطراد استعمال اداة النداء (يا) في القران ، ليفند هذا التوجيه ويستبعده .

ونظراً لدقة استقرائه نلاحظه يوجه اية قرانية توجيهاً معيناً دون غيره ، لان التوجيه المختار له ما يعضده في الاستعمال القراني [٢٣] ففي قوله تعالى :" ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله " (الزخرف:٨٧) يذكر ان لفظ الجلالة يحتمل الرفع على الابتداء او الفاعلية ، ولكنه يرجح الفاعلية مستدلا بقوله تعالى في السورة نفسها :" ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم " (الزخرف:٩) . ونراه ايضاً يقف عند حكم نحوي اخر ، فيقول " اذا ثبت ذلك في سورة يونس ، قلنا به في سورة سبأ "[٢٤] .

ونجده يتأمل النص القراني بدقة ، ليثبت اطراد القاعدة النحوية،كما في تقريره لاستعمال (بلى) جواباً للسؤال المنفي ، اذ يقول " وانما جاز (بلى قد جاءتك اياتي) (الزمر:٥٩) مع انه لم يتقدم اداة نفي ، لان (لو ان الله هداني)(الزمر:٥٧) يدل على نفي هدايته" [٢٥] ،وبهذا يبقى للاستعمال القراني اطراده .

ونراه يرد الاراء التي لاتتسم بالاطراد ، لان تنوع التشكيل البنيوي للجملة القرانية لايخضع لقواعد صارمة ، كما في رده رأي من ذهب الى ان (إنْ) النافية لاتأتي الا متلوة بـ(الاّ) او (كما) [٢٦]، فيرى ان هذا الكلام

مردود بقوله تعالى :" ان عندكم من سلطان بهذا " (يونس:٦٨) وقوله تعالى :" قل ان ادري اقريبٌ ما توعدون "(الجن:٢٥) وقوله تعالى :" وانْ ادري لعلّه فتنةٌ لكم " (الانبياء:١١١) مما يدل على دقة استقرائه لآي الذكر الحكيم .

المنطلق الثالث : ان الحذف خلاف الاصل ، ولايصار اليه الا عند الضرورة .

ولهذا نجده لايميل الى القول بالحذف او الاضمار الا عند الضرورة ، فنراه يميل الى راي الكوفيين والاخفش في جواز مجئ الفعل الماضي حالاً ، غير مقترن بـ(قد) ، لورود ذلك في ايات قرانية ، ولان " الاصل عدم التقدير لاسيما فيما كثر استعماله "[٢٧] . وهذا من الاراء المقبولة لان القران الكريم هو الاصل الاول في التقعيد النحوي ، وعلى النحاة مراعاة استعمالاته في اثناء التقعيد .

وبالمثل ينقد على ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) رأيه في عدّ (حتى) جارةً في قوله تعالى :" حتى عفوا وقالوا " (الاعراف:٩٥) ، وان بعدها (نْ) مضمرة ، فيقول :" ولااعرف له في ذلك سلفاً ،وفيه تكلف اضمار من غير ضرورة "[٢٨] .

ونراه يوجه الايات الوجهة المستغنية عن الحذف ، ففي قوله تعالى :" والضحى والليل اذا سجى " (الضحى:١-٢) يذكر ان الواو الثانية وجهت الى العطف والقسمية ، ثم يقول :والصواب الاول ،والا لاحتاج كلٌ الى جواب [٢٩] وهذا توجيه مقبول ، لان دلالة العطف هنا تغني عن استئناف القسم مجدداً .

وسعى ابن هشام الى وضع ضوابط وشروط للحذف مستقاة من الاستعمال القراني اولاً ، فمن الضوابط التي يمكن ان تستشف من كلامه :

١- الاولى تجنب الحذف الذي يغير معنى الجملة الظاهري ، كأن ينقلها من الخبرية الى الانشائية ، ويظهر هذا في استبعاده رأي الاخفش (ت٢١٥هـ) ونعته بأنه خلاف رأي المحققين ،وذلك في قوله بقياس حذف الهمزة عند امن اللبس [٣٠]، لان هذا يستلزم امكان نفي أي جملة خبرية ، بجعلها جملة استفهام انكار ، من خلال تقدير همزة محذوفة[٣١] .

٢- اذا وجب الاختيار بين الحذف والتضمين ، فالحذف ارجح لانهما " وان اشتركا في انهما خلاف الاصل ، لكن في التضمين تغيير معنى الاصل ، ولا كذلك الحذف "[٣٢] .

٣- اضمار الفعل بدلالة المعنى عليه اسهل من العطف على المعنى[٣٣]. والعطف على المعنى مصطلح "يقال له في غير القران : العطف على التوهم "[٣٤].

٤- اذا دار الامر بين كون المحذوف اولاً اوثانياً ، فكونه ثانياً اولى .[٣٥]

٥- ان يقدر المحذوف من لفظ الكلام المذكور مهما امكن .[٣٦]

٦- يقدر المحذوف في مكانه الاصلي ، لئلا يخالف الاصل من وجهين.[٣٧]

٧- ينبغي تقليل الكلام المحذوف ، لتقل مخالفة الاصل ،ولهذا ضعّف قول بعضهم في " واشربوا في قلوبهم العِجل" (البقرة:٩٣) ، ان التقدير : حب عبادة العجل والاولى تقدير (حبَّ) فقط .[٣٨]

٨- لايجوز اللجوء الى التأويل بالحذف في القران الكريم ، لغرض الانتصار لرأي نحوي كما في توجيه المانعين لورود (لو) مصدرية ،محتجين بأنها لاتكون الا شرطية دائماً، مما يقتضيهم تقدير جواب

محذوف لها في مواضع لاتحتاجها ،وفي هذا يقول ابن هشـــام :" ولا خفاء بما في ذلك من التكلف ".[٣٩]

٩-يكثر حذف المفعول في الفواصل القرانية [٤٠] ، نحو قولـــه تعـــالى :" وما قلى "(الضحى:٣) وقوله تعالى :" ولاتخشى"(طه:٧٧) .

ثم تكلم عن شروط الحـــذف ، فذكـــر انـــه لايجـــوز الحـــذف الا بدليل،والدليل اما ان يكون صناعيا ، وهذا ما يختص بمعرفته النحاة ، كما في قوله تعالى :" لااقسم بيوم القيامة "(القيامـــة:١) اذ التقديـــر : لا انـــا اقسم؛"وذلك لان فعل الحال لايقسم عليه "[٤١]. واما ان يكون الدليل غـــير صناعي ،ويقسم الى دليل حالي كما في قوله تعـــالى :" قـــالوا : ســـلاما "(هود:٦٩) ، والى دليل مقالي ،كقوله تعالى :" قالوا:خيرا"(النحل:٣) ومن شروط الحذف ايضا : الايكون المحذوف كالجزء فلايحذف الفـــاعل ولا نائبه [٤٢]والايكون المحذوف مؤكداً ، لان الحـــذف والتوكيـــد متنافيـــان [٤٣]،والا يؤدي الحذف الى اختصار المختصر ، او ان يكون المحـــذوف عوضاً من شئ اخر .[٤٤]

المنطلق الرابع : قد تزاد الحروف فقط دون غيرها الى التراكيب والجمل لافادة معنى التوكيد.

ليس المقصود من زيادة الحرف في القران كونـــه مـــهملاً ، بـــل المقصود ان " اصل المعنى حاصل بدونه دون تأكيد ،فبوجوده حصل فائدة التأكيد ،والواضع الحكيم لايضع شيئا الا لفائدة " [٤٥] فمعنى الزيـــادة هـــو الزيادة النحوية لا اللفظية وهذا امر يقره اهل اللغة والتفسير ،ولهذا يقـــول ابو حيان الاندلســـي (ت٧٤٥هـــ) عـــن زيـــادة (مـــا):" زيـــادة (مـــا) للتوكيد،لاينكره في اماكنه من له ادنى تعلق بالعربية ، فضـــلاً عـــن مـــن يتعاطى تفسير كلام الله ".[٤٦]وقد بين ابن هشام المقصود من الزيـــادة ، اذ

يقول عن زيادة (ان) :" ولامعنى (لأن) الزائدة غير التوكيد ، كسائر الزوائد" [٤٧] ،ويقول ايضا :" والزائد انما دخل في الكلام تقوية له وتوكيدا ، ولم يدخل للربط[٤٨].

وبين ايضا انهم قد يقصدون " بالزائد المعترض بين شيئين متطالبين وان لم يصح اصل المعنى باسقاطه " [٤٩] كما في زيادة (لا) و (كان) .

واذ يقر ابن هشام زيادة حروف المعاني في القران ، كزيادة الباء [٥٠] ،و(لا)[٥١] ، و (ما) [٥٢]، فانه لايقر زيادة الاسماء التي قال بها نحاة الكوفة [٥٣]، فيقول " والتحقيق ان الاسماء لاتزاد " [٥٤] . ولهذا نلحظه عندما يقف على قوله تعالى :" ليس كمثله شئ " (الشورى:١١) يعرض اراء النحاة والمفسرين في الاية ، فيذكر ان هناك من يقول بزيادة الكاف ، في حين تميل طائفة الى القول بزيادة (مثل) ، ثم يعقب قائلا :" والقول بزيادة الحرف اولى من القول بزيادة الاسم ، بل زيادة الاسم لم تثبت ".[٥٥] وما قاله ابن هشام هو الصحيح ،وهو اصل من اصول توجيه الزيادة في القران.

وبالمثل ينقد على ابي عبيدة (ت٢١٠هـ) وابن قتيبة (ت٢٧٦هـ) رأيهما في زيادة (اذ) في قوله تعالى :" واذ قال ربك للملائكة " (البقرة:٣٠) ناعتا رأيهما بأنه ليس بشئ .[٥٦]

المنطلق الخامس : مراعاة المعنى عند اختيار التوجيه الاعرابي او النحوي للتراكيب او الادوات ، من دون التأثر بالموقع فقط او برسم المصحف .

وذلك لان الاعراب فرع على المعنى ، فالمعنى هو الذي يقتضي التوجيه الاعرابي ،ولهذا يقول ابن هشام :" الكلام منظور فيه الى المعنى الحاصل منه " [٥٧] ويرى ان اول واجب على المعرب ان يفهم معنى ما

يعربه ،وعليه فلا يجوز اعراب فواتح السور على القول بأنها من المتشابه[٥٨]. ويبدو هذا الرأي راجحا .

ومن هذا المنطلق يستقي ابن هشام رده على الاخفش في حمله (على) على الاسمية في نحو قوله تعالى :" امسك عليك زوجك" (الاحزاب :٣٧) ؛ لانها لو كانت اسما " لصح حلول فوق محلها " [٥٩] وهذا لايصح لانه سيتعارض مع قوله تعالى :" الرجال قوامون على النساء " (النساء: ٣٤) .

وبالمثل يرد على ابن الشجري (ت٥٤٢هـ) ويوهمه في عد (اما) للتخيير [٦٠] في قوله تعالى :" اما يعذبهم واما يتوب عليهم " (التوبة :١٠٦) اذ لا تخيير في هذا ، بل هو ابهام .

ويبدو هذا المنطلق اكثر وضوحا في توجيهه لـ(الا) في قوله تعالى:" لوكان فيهما الهة الا الله لفسدتا" (الانبياء:٢٢) ، اذ يقول " لايجوز في (الا) هذه ان تكون للاستثناء ، من جهة المعنى ، اذ التقدير حينئذ :لو كان فيهما الهة ليس فيهم الله لفسدتا ،وذلك يقتضي بمفهومه : انه لوكان فيهما الهة فيهم الله لم تفسدا ،وليس ذلك المراد "[٦١] بل ان (الا) هنا صفة بمنزلة (غير).

ونلحظه ينقد على المعربين ملاحظتهم للموقع دون المعنى في اعرابهم للاداة (الا) في مثل قوله تعالى :" الا انهم هم السفهاء "(البقرة:١٣) فيقول :" ويقول المعربون فيها :حرف استفتاح ، فيبينون مكانها ، ويهملون معناها "[٦٢] ، ثم يذكر ان معناها التحقيق ،ولهذا لاتكاد تقع الجملة بعدها الا مصدرة بنحو ما يتلقى به القسم ، كما يقول الزمخشري .[٦٣]

ويؤكد ابن هشام ضرورة الانتباه الى المعنى اولاً ،وعدم الخضوع لرسم المصحف فقط ؛ لان ذلك قد يوقع في لبس معنوي كبير ، وعلى الرغم من وضوح هذه المسألة ، الا ان تنبيه ابن هشام عليها ولاكثر من مرة*** يدل على ان هناك من وقع في هذا الضرب من الخطأ فعلاً .

وها هو ابن هشام ينتقد ابن مالك في عدّه (الاّ) في قوله تعالى :" الاّ تنصروه فقد نصره الله " (التوبة: ٤٠) استثنائية ، فيقول :" ومن العجب ان ابن مالك على امامته ذكرها في شرح التسهيل ،من اقسام الاّ" [٦٤] ،في حين هي مركبة من (انْ) الشرطية ، و(لا) النافية.

المنطلق السادس :مراعاة القرائن عند اختيار التوجيه النحوي المناسب في حالة تعدد الاحتمالات الاعرابية .

فمن القرائن التي تلقي الضوء على النص القراني الكريم : اسباب النزول ،ولهذا يلحظ انّ ابن هشام يعتدّ بها بوصفها قرينة تكشف عن معنى النص ، ففي قوله تعالى :" ومن الناس من يقول امنا بالله وباليوم الاخر "(البقرة:٨) يذكر انه قد جوز في (من) ان تكون موصولة او موصوفة وينقل عن ابي البقاء (ت٦١٦هـ) انه ضعّف الموصولية فيها ، لان من شرط الموصولة ان تتناول قوماً بأعيانهم ، في حين ان المعنى هنا على الابهام ، ثم يعقب على هذا الرأي بقوله :" واجيب بأنها نزلت في عبد الله بن ابيّ واصحابه " [٦٥] فيجوز ان تكون موصولة ايضاً .

ويلحظ ان ابن هشام قد يستبعد احياناً الربط بين ما قيل من سبب النزول ،وبين التوجيه النحوي المبني عليه ، اذا رأى ان النص لم يتضمن اشارة تتطابق مع ما قيل من سبب النزول . ففي كلامه على معاني (كلا) يرتضي توجيه ابي حاتم السجستاني (ت٢٥٠هـ) لهذه الاداة ، بأنها قد تكون للردع ،وقد تكون بمعنى (الاّ) الاستفتاحية[٦٦]. ومن هنا ينقد ابن

هشام الذين يحاولون حمل (كلا) في القران كله على معنى الردع ، فيقول :" وقول الطبري وجماعة انه لما نزل عدد خزنة جهنم (عليها تسعة عشر) (المدثر:٣٠) قال بعضهم : اكفوني اثنين وانا اكفيكم سبعة عشر ، فنزل (كلا) زجرا له ، قول متعسف ، لان الاية لم تتضمن ذلك" [٦٧]،وثمة وجه اخر يقوي ما هذب اليه ابن هشام هنا ،وهو وجود الفاصل بين هذه الاية وبين (كلا) ، مما يعزز ما ذهب اليه صاحب المغني .

ومن القرائن التي يعتد بها ابن هشام في توجيهه النحوي : السياق،بوصفه قرينة كبرى تفيد في اختيار التوجيه المناسب عند تعدد الاحتمالات، اذ يذكر -مثلا- ان من مرجحات النصب في باب الاشتغال : مراعاة السياق وملاحظة ما تعطف عليه جملة الاشتغال ،وما يعطف عليها ، ففي توجيهه لقراءة ابن عامر والجماعة بنصب (كل) في قوله تعالى :" فضل الله المجاهدين بأموالهم وانفسهم على القاعدين درجة وكلا وعد الله الحسنى وفضل الله المجاهدين على القاعدين اجرا عظيما "(النساء:٩٥) يقول قرأ ابن عامر " بنصب (كل) كالجماعة لان قبله جملة فعلية وهي :" فضل الله المجاهدين " فساوى بين الجملتين في الفعلية ،بل بين جملة (وفضل الله المجاهدين) وهذا مما اغفلوه ، اعني الترجيح ،لان جملة ما يعطف على الجملة " [٦٨] ،بن هشام يضع هنا قاعدة من قواعد الترجيح النحوي ، التي ينبغي مراعاتها عند النظر في التراكيب النحوية.

المنطلق السابع : ملاحظة اصول العقيدة عند اختيار التوجيهات النحوية وعدم التعسف في توجيه النصوص تعصبا لرأي معين .

ينطلق ابن هشام من اصول عقيدية في اختيار طائفة من التوجيهات النحوية ، فانبثقت توجيهاته من مذهب اهل السنة والجماعة في النظر الى ايات الكتاب العزيز .

وهو في هذا كثير التعرض للمعتزلة ، منتقدا اراءهم تارة اذ يقول :" ليس كل تنزيه بمحمود ، الاترى ان تسبيح المعتزلة اقتضى تعطيل كثير من الصفات ".[٦٩]

في حين نجده ينقد عليهم توجيهاتهم النحوية تارة اخرى ، كما في ذهابه الى ان الباء في قوله تعالى :" ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون " (النحل:٣٢) هي للمقابلة ، وليست للسببية ، كما ذهب الى ذلك المعتزلة[٧٠]. وهو في هذا ينطلق من مسألة خلافية ،وهي ان دخول الجنة لايكون بالاستحقاق كما يقول المعتزلة ، بل بفضل من الله ورحمة مع العمل الصالح ،كما يقول اهل السنة .

ولم يكن المعتزلة وحدهم غرضا لسهام ابن هشام ، بل نراه ينقد على طائفة من اهل السنة توجيهاتهم ، اذا رآها تجانب -ولو قليلا- ما ينبغي ان يستقر في الاذهان من اعتقاد ، مما يدل على فرط رهافة احساسه في هذا الجانب ،فهو ينقد على بدر الدين ابن مالك تمثيله بقوله تعالى :" وهو الذي انزل اليكم الكتاب مفصلا " (الانعام:١١٤) على الحال التي تدل على تجدد صاحبها فيقول :" وهذا سهو منه ، لان الكتاب قديم "[٧١] فلايجوز الاستشهاد بهذه الاية على التجدد .

وتبلغ الرهافة عنده حدها في نقده على النحاة اعرابهم لكلمة (السموات) في مثل قوله تعالى :" خلق الله السموات والارض بالحق "(العنكبوت:٤٤) مفعولا به ،ويرى ان الصواب ان تعرب مفعولا مطلقا ،والسبب في ذلك ان " المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه ، ثم اوقع الفاعل به فعلا، والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل ايجاده " [٧٢] ويرى ان الذي صرف النحاة عن هذا الاعراب انهم يمثلون المفعول المطلق بأفعال العباد فيكون على ايديهم انشاء الافعال لا

الذوات ، ولو انهم مثلوا بأفعال الله سبحانه لظهر لهم انه موجد للافعال والذوات جميعا ، لاموجد لهما سواه [٧٣] .

والذي يبدو ان النحاة لم يجانبوا الصواب في توجيههم هذا ، لانهم توخوا في اعرابهم مراعاة الصناعة النحوية واطراد القاعدة ،والا فان ما اشار اليه ابن هشام لم يكن ليخفى على اسلافنا من النحاة .

المنطلق الثامن : لايجوز توجيه الوقف والابتداء في القران لغرض الانتصار لرأي نحوي .

فلا يجوز التحكم في القراءة نصرة لرأي نحوي ،ولاسيما اذا كان هذا الرأي ضعيفا او لم يسمع عن العرب، ولهذا ينقد ابن هشام الذين يقولون بجواز حذف المعطوف من دون عاطفة ، ويبطل ما احتجوا به من وقف وابتداء في قوله تعالى :" ونادى فرعون في قومه قال ياقوم اليس لي ملك مصر وهذه الانهار تجري من تحتي افلاتبصرون : ام انا خير من هذا الذي هو مهين ولا يكاد يبين "(الزخرف:٥١-٥٢) ، اذ قالوا بالوقف على (ام) : (افلا تبصرون ام) والابتداء بقوله (انا خير).

فيقول ابن هشام :" وهذا باطل ، اذ لم يسمع حذف معطوف بدون عاطفة ، وانما المعطوف جملة (انا خير)[٧٤] ، ثم يبين وجه المعادلة بينها وبين ما عطفت عليه .

المنطلق التاسع : لايجوز وضع قاعدة عامة للتوجيه النحوي في القران الكريم الا بعد استقراء دقيق وشامل .

فلايجوز ان يتصدى لوضع قاعدة عامة ، تندرج تحتها طائفة من الايات الا بعد استقراء دقيق للقران ، ولهذا نقد ابن هشام على ابن مالك قوله في الاداة (بل) انها تكون " للاضراب ، وحالها فيه مختلف ، فان كان الواقع

بعدها جملة فهي للتنبيه على انتهاء غرض واستئناف غيره ،ولاتكون في القران الا على هذا الوجه "[٧٥].

فرأى ابن هشام إن في هذا القول وهما [٧٦] لانه اعمام من غير استقراء دقيق ، فالاداة (بل) وردت في القران مفيدة للابطال ايضا ، كما في قوله تعالى :" وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون "(الانبياء:٢٦). وبالمثل ينقد القائلين بأن (كلا) لاتفيد الا الردع ، مشيرا الى ان ذلك المعنى غير لازم لهذه الاداة في الاستعمال القراني .[٧٧]

واذا كان ابن هشام ينقد الذين يضعون قواعد عامة للتوجيه النحوي في القران من غير استقراء شامل ، فان ذلك لايمنعه من وضع مثال هذه مستندا الى استقرائه الدقيق ، فهو يقول –مثلا– عن (اذا) الفجائية :" ولم يقع الخبر معها في التنزيل الا مصرحا به " [٧٨] ، ثم يذكر طائفة من الايات التي وردت فيها هذه الكلمة مصرحاً بخبرها .

المنطلق العاشر :لاينبغي التعسف في التوجيه النحوي لايات الكتاب المبين فالقران كلام الله الذي انزله هداية للبشر ،وليس كتاب نحو ، يهرع اليه كل صاحب رأي او توجيه ، ليعضد رأيه بالقران ولو بتكلف او تعسف ، ومن هنا نراه ينقد من يحاول القول بوقوع واو الثمانية في القران ، ولايرتضي توجيههم فيقول :" لو كان لواو الثمانية حقيقة ، لم تكن الاية منها "[٧٩] ويقول :" واو الثمانية عند القائل بها صالحة للسقوط " [٨٠] في حين لايصح اسقاط حرف من كتاب الله .

وبالمثل يرد على من انكر مجئ الاداة (من) لبيان الجنس ،وتأويلهم للايات التي وردت فيها (من) بهذا المعنى ، فينعت رأيهم بالتكلف [٨١] ،وبأنه يفتح الباب للزنادقة في تأويل القران .

وبالمثل لايرتضي القول بالتضمين ، لما فيه من تكلف وتعسف لاينبغي وقوعها في القران الكريم[٨٢].

وثمة منطلقات اخرى وردت في الكتاب بشكل سريع ، مثل :

١- بناء التوجيه النحوي على القواعد الفقهية .[٨٣]

٢- الاصل عدم التقديم والتأخير .[٨٤]

٣- الحمل على الوجه البعيد لايكون الا للتخلص من محذور .[٨٥]

٤- لايخرج على الاصل ، اوعلى خلاف الظاهر ، الا لمقتضى .[٨٦]

٥- تفسير حرف بحرف اولى من تفسير حرف بأسم .[٨٧]

وبعد : فهذه مجموعة منطلقات نحوية استطعت استشفافها من خلال كتاب مغني اللبيب ، وعسى ان يوقوم باحث اخر باستكمال الموضوع عند نحاة اخرين لتستكمل هذه المنطلقات ، فتكون لبنة في دراسة شاملة للتفسير اللغوي للقران ،ولاادعي لهذا البحث الكمال ، فالكمال لله وهو حسبي ونعم الوكيل .

المصادر والمراجع :

١-البحر المحيط : ابوحيان الاندلسي ، الطبعة الاولى ، مطبعة السعادة – مصر ١٣٢٨هـ.

٢-البرهان في علوم القران : الزركشي ،تحقيق :محمد ابو الفضل ابراهيم ، الطبعة الثانية ،دار المعرفة للطباعة والنشر –بيروت .

٣-تأويل شكل القران : ابن قتيبة ،تحقيق :احمد صقر ، الطبعة الثالثة ،دار الكتب العلمية-بيروت ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

٤-التبيان في اعراب القران : ابو البقاء العكبري ،تحقيق: علي محمد البجاوي ، مطبعة البابي الحلبي ١٩٧٦م .

٥-التفسير الكبير (مفاتيح الغيب): فخر الدين الرازي ، الطبعة الثانية ، دار لكتب العلمية -طهران .
٦-جامع البيان في تفسير القران : ابو جعفر الطبري ، الطبعة الثانية ،دار المعرفة -بيروت ١٩٧٢.
٧-دراسات في اصول تفسير القران :د.محسن عبد الحميد ، الطبعة الاولى ،مطبعة الوطن العربي -بغداد ١٤٠٠هـ-١٩٨٠ م.
٨-السبعة في القراءات :ابن مجاهد ، تحقيق د.صاحب ابو جناح ،دار المعارف -القاهرة -١٩٨٠م .
٩-شرح جمل الزجاجي : ابن عصفور ، تحقيق :د.صاحب ابو جناح ،دار الكتب للطباعة والنشر -الموصل-١٤٠٠-١٩٨٠.
١٠- شرح الكافية الشافية :ابن مالك ،تحقيق:د.عبد المنعم هريدي ،الطبعة الاولى،دار المأمون للتراث ١٣٠٢-١٩٨٢م .
١١- الكشاف: الزمخشري، مطبعة البابلي الحلبي -مصر١٩٦٦م .
١٢- مجاز القران:ابو عبيدة ، تحقيق :د.فؤاد سزكين، الطبعة الاولى، مطبعة السعادة -مصر١٩٥٤-١٩٦٢.
١٣- معاني القران:الفراء،تحقيق :محمد علي النجار ،واحمد يوسف نجاتي ، الطبعة الثانية ،عالم الكتب -بيروت١٩٨٠م.
١٤- مغني اللبيب عن كتب الاعاريب :ابن هشام الانصاري ،تحقيق:د.مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، الطبعة الثانية ،دار الفكر ١٩٦٩م .
١٥- المقرب : ابن عصفور ،تحقيق :احمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري ، الطبعة الاولى ، مطبعة العاني -بغداد ١٩٧١-١٩٧٢م.

١٦- منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني :عمران عبد السلام شعيب ، الطبعة الاولى ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع -ليبيا ١٣٩٥هـ-١٩٧٦م.ك

الهوامش:

١. ينظر : منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني ص٢٢٣.
٢. مغني اللبيب ٧٢٥/٢.
٣. التفسير الكبير ١٧٩/٧.
٤. منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني :ص٢٣٨.
٥. مغني اللبيب ٢/١ .
٦. البرهان في علوم القران ٣٠٤/١.
٧. مغني اللبيب ٢١٨/١.
٨. م .ن ٥٥٢/٢.
٩. م.ن ٢٥٧/١-٢٥٨.
١٠. م.ن ١٢١/١.
١١. م.ن ٤٠٥/١.
* (خطأ) خبر للمبتدأ (قوله) .
١٢. مغني اللبيب ٢٠١/١،ولم اقف على هذا الرأي لابن عصفور ، بل انه قال بصدارة (كم) ينظر المقرب ٣١٣/١،ونعت رأي الاخفش السابق بأنه فاسد ، ينظر شرح جميل الزجاجي ٥٠/٢.
١٣. م.ن ٨٩/١.
١٤. م.ن ٣٧/١.

١٥. م.ن ١/٣٦٠ .

١٦. م.ن ٢/٦٦٣.

١٧ . م.ن ٢/٦١٠.

١٨. م.ن ١/١٠٧.

١١. م.ن ١/٢٦٠.

٢. م.ن ١/٢٦٠.

** وهي قراءة ابن كثير ونافع ، وقرأ بها حمزة ايضا ، ينظر :السبعة في القراءات :ص٥٦١.

٢١. ينظر معاني القران ٢/٤١٦.

٢٢. مغني اللبيب ١/٥.

٢٣. م.ن ٢/٦٥٩.

٢٤. م.ن ١/٢٦٦.

٢٥. م.ن ١/٣٨٢.

٢٦. م.ن ١/١٨-١٩.

٢٧. كما في قوله تعالى :" هذه بضاعتنا ردت الينا " (يوسف :٦٥) وقوله :" اوجاءوكم حصرت صدورهم)(النساء :٩٠) .

٢٨. م.ن ١/١٨٨.

٢٩. م.ن ٢/٦٢٩.

٣٠. م.ن ١/٧-٨.

٣١. دراسات في اصول تسير القران الكريم : ص١١.

٣٢. مغني اللبيب١/٢٥٠.

٣٣. م.ن٢/٥٣٢.

٣٤. م.ن ٢/٤٧٢.

٣٥. م.ن ٦٨٥/٢.

٣٦. م.ن ٦٨٢/٢.

٣٧. م.ن ٦٧٨/٢.

٣٨. م.ن ٦٨٠/٢.

٣٩. م.ن ٢٩٤/١.

٤٠. م.ن ٧٠٤/٢.

٤١. م.ن ٦٧٠/٢.

٤٢. م.ن ٦٧٣/٢.

٤٣. م.ن ٦٧٣/٢.

٤٤. م.ن ٦٧٤/٢.

٤٥. البرهان في علوم القران ٧٤/٣.

٤٦. البحر المحيط ٩٨/٣.

٤٧. مغني اللبيب ٣٢/١.

٤٨. م.ن ٤٩١/٢.

٤٩. م.ن ٢٧٠/١.

٥٠. م.ن ١١٢/١-١١٨.

٥١. م.ن ٢٧٤/١.

٥٢. م.ن ٣٤٧/١.

٥٣. م.ن ٣٦٦/١.

٥٤. م.ن ٣٣٤/١.

٥٥. م.ن ١٩٥/١.

٥٦. م.ن ٨٨/١،وينظر :مجاز القران /٣٦-٣٧ ،وتأويل مشكلة القران ص٢٥٢.

٥٧. م.ن ٢/٥١٦.

٥٨. م.ن ٢/٥٨٢.

٥٩. م.ن ١/١٥٦.

٦٠. م.ن ١/٦٢.

٦١. م.ن ١/٧٤، وينظر ايضا ٢/٥٨٤-٥٩٤.

٦٢. م.ن ١/٧١.

٦٣. الكشاف ١/٦٢.

*** ينظر المغني ١/٦١،٦٤،٧٧.

٦٤. م.ن ١/٧٧.

٦٥. م.ن٢/٦٢٧، وينظر التبيان في اعراب القران ١/٢٤.

٦٦. م.ن ١/٢٠٦.

٦٧. م.ن ١/٢٠٨، وينظر :جامع البيان في تفسير القران ٢٩/١٠٢.

٦٨. م.ن ٢/٥٥١.

٦٩. م.ن ١/١٠٩.

٧٠. م.ن ١/١١٠ ،وينظر :اعتراضه على ابي علي النحوي ٢/٦٣٩، والزمخشري ٢/٦٩٦ في توجيهاتهما الاعتزالية .

٧١. م.ن ٢/٥١٧ .

٧٢. م.ن ٢/٧٣٦-٧٣٧ .

٧٣. م.ن .

٧٤. م.ن ١/٤٣.

٧٥. شرح الكافية الشافية ٣/١٢٣٣.

٧٦. مغني اللبيب ١/١١٩.

٧٧. م.ن ١/٢٠٥-٢٠٧.

٧٨. م.ن ٩٢/١،وينظر ٣٩٨/١،و ٦٥٩/٢.

٧٩. م.ن ٤٠٢/١.

٨٠. م.ن ٤٠٣/١.

٨١. م.ن ٣٥٤/١.

٨٢. م.ن ١١٨/١-١١٩.

٨٣. م.ن ٥٨/١.

٨٤. م.ن ٦١٤/٢.

٨٥. م.ن ٤٨٥/٢.

٨٦. م.ن ٦٦٥/٢.

٨٧. م.ن ٢٠٧/١.